

## تحرك عاجل

ينبغي توفير العلاج الطبي لصحفي سجين الصحفي التونسي توفيق بن بريك، المسجون بتهم ذات دوافع سياسية، بحاجة ماسة إلى عناية طبية متخصصة، وإذا لم يتم توفيرها له فإن حياته ربما تصبح عرضة للخطر. ففي 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2009، حُكم على توفيق بن بريك، المعارض البارز للحكومة التونسية، بالسجن ستة أشهر إثر محاكمة جائرة، وتعتبره منظمة العفو الدولية سجين رأي.

ويعاني توفيق بريك من أمراض السكري والإسهال المزمن والاضطراب الهرموني "cushing syndrome"، ولذا فهو بحاجة إلى علاج منتظم ومراقبة طبية سليمة، إذ يجب أن يتناول الأدوية يومياً ويتبع نظاماً غذائياً خاصاً. وقالت زوجته التي زارته لمدة 10 دقائق في 16 ديسمبر/كانون الأول، إن جسمه كان متورماً وبشرته مزرقة، وهي من النتائج المحتملة لمرض الاضطراب الهرموني، وإنه كان يقف بصعوبة ولم يتكلم إلا قليلاً. ولاحظت أن جسده كان ضعيفاً مع أنه يتناول دواءه وتستطيع عائلته إحضار الطعام الذي يحتاجه ثلاث مرات في الأسبوع. ولكنه لم يُسمح له بمراجعة طبيب متخصص في معالجة المرض المصاب به.

وفي 9 ديسمبر/كانون الأول، لم يُسمح لزوجته بزيارته، ولكن سُمح لشقيقته وشقيقه بذلك، وقالوا إنه مصاب بأعراض الانفلونزا، وحالته الصحية سيئة. وقد راجع طبيباً في السجن، ولكنه لم يستطع مساعدته، لأنه بحاجة إلى طبيب اختصاص. وقالت زوجته إن حالته الصحية لم تكن مستقرة حتى في البيت. فهو غالباً ما كان بحاجة إلى الراحة طوال اليوم وزيارة أطباء الاختصاص بصورة منتظمة.

وكان قد احتُجز في البداية في سجن المرناقية قرب العاصمة تونس، حيث تعيش عائلته. وغالباً ما كان يُمنع محاموه من زيارته في السجن، ولم يكن لدى محامييه وعائلته أي أخبار عنه خلال الفترة من 19 إلى 29 نوفمبر/تشرين الثاني 2009، وبعد ذلك التاريخ أبلغوا بأنه نُقل إلى سجن سليانا، الذي يقع على بعد نحو 125 كيلومتراً جنوب غرب العاصمة تونس. واحتجاجاً على ذلك، بدأ إضراباً عن الطعام، أوقفه بعد ثمانية أيام عقب زيارة عائلته له. إن سجنه بارد وقذر، وتقول زوجته إن ذلك يؤثر على حالته الصحية. وعندما رآته في 16 ديسمبر/كانون الأول، كان يشعر بالبرد ويرتدي قبعة صوفية وثلاث صدرات.

**يرجى كتابة مناشدات فوراً باللغة العربية أو الفرنسية أو الإنجليزية أو بلغتكم الخاصة تتضمن ما يلي:**

- حث السلطات التونسية على إطلاق سراح توفيق بن بريك فوراً وبلا قيد أو شرط لكونه سجين رأي احتُجز لا لشيء إلا بسبب ممارسة حقه في حرية التعبير بصورة سليمة؛
- حث السلطات على ضمان توفير الرعاية الطبية المتخصصة لتوفيق بن بريك، حتى خارج السجن عند الضرورة، تماشياً مع القواعد النموذجية الدنيا المتعلقة بمعاملة السجناء؛
- دعوة الحكومة التونسية إلى الإيعاز لسلطات السجن بالسماح لتوفيق بن بريك بالحصول على الحماية الغذائية التي يحتاجها، والسماح لمحاميه وعائلته بزيارته.

**يرجى إرسال المناشدات قبل 29 يناير/كانون الثاني 2010 إلى كل من:**

**الرئيس**

زين العابدين بن علي

رئيس الجمهورية

القصر الجمهوري

تونس العاصمة، تونس

فاكس: +216 71 744 721

**المخاطبة: دولة الرئيس**

**وزير العدل وحقوق الإنسان**

بشير تكاري

وزارة العدل وحقوق الإنسان

31 شارع باب بنات

تونس العاصمة 1019، تونس

فاكس: +216 71 568 106

**المخاطبة: معالي الوزير**

**نسخة إلى:**

**المدير العام للسجون**

نهج 8003، عمارة L

فضاء تونس- مونبليزير

تونس

فاكس: +216 71 904 472

**تُرسل نسخ من المناشدات إلى الممثلين الدبلوماسيين التونسيين المعتمدين في بلدكم. وإذا كنتم سترسلونها بعد التاريخ المذكور، يرجى التنسيق مع مكتب فرعكم قبل ذلك. للاطلاع على مزيد من المعلومات، أنظر الموقع:**

**منظمة العفو الدولية**

## تحرك عاجل ينبغي توفير العلاج الطبي لصحفي سجين

### معلومات إضافية

في جلسة الاستماع التي عُقدت في 19 نوفمبر/تشرين الثاني، لم يتمكن محامو توفيق بن بريك من تقديم مرافعاتهم بشكل كامل أو استجواب الشهود، ولم يُسمح لتوفيق نفسه بإكمال بيانه. ولم يستجب القاضي لمطالب المحامين بضرورة قيام خبراء بفحص توقيع توفيق بن بريك على بيان، لأنهم يعتقدون أنه مزور. كما لم يُسمح إلا لأربعة من محاميه بتقديم مرافعاتهم أمام المحكمة، وعلى أسس إجرائية فقط، قبل أن يقرر القاضي الذي يرئس المحاكمة أن لديه الأدلة الكافية لاتخاذ قراره. وقد عقدت جلسة 19 نوفمبر/تشرين الثاني وسط انتشار قوات الأمن حول مبنى المحكمة وداخل قاعة المحكمة. ومنع أفراد الأمن عدداً من الصحفيين والمراقبين من الوصول إلى المحكمة. وسُمح لثلاثة فقط من أفراد عائلة توفيق بحضور المحاكمة.

وقبل الانتخابات الرئاسية والتشريعية في 25 أكتوبر/تشرين الأول، كتب توفيق بن بريك عدة مقالات لصحف فرنسية، من بينها 0 | ، انتقد فيها حكومة زين العابدين بن علي. ويبدو أنه جرت مقاضاة بن بريك بسبب انتقاده للحكومة ومعارضته لإعادة انتخاب الرئيس بن علي.

وفي الأسابيع التي سبقت الانتخابات، بدأت السلطات التونسية حملة قمع لمنتقدي الحكومة سلمياً. وتعرض العديد من الصحفيين ونشطاء حقوق الإنسان والمجتمع المدني للمضايقة والاعتداء والاعتقال بتهم ملفقة. وتستهدف السلطات أولئك الذين يمارسون حقهم في حرية الكلام وانتقاد الحكومة أو الفساد المزعوم، من قبيل توفيق بن بريك، بسبب تعبيرهم عن المعارضة، الأمر الذي يشكل انتهاكاً للالتزامات تونس بموجب القانون الدولي، بما فيه المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، الذي أصبحت تونس دولة طرفاً فيه. إن مرض الاضطراب الهرموني حالة نادرة نسبياً تنتج عن التعرض لمستويات مفرطة من هرمون كورتيسول لفترات طويلة.